

**دراسة مقارنة بين نظام التحكيم السعودي وقانون  
التحكيم الصيني**

**أستاذ مساعد محمد عايض محمد عسيري**

**القانون التجاري الدولي جامعة الملك عبد العزيز**

**A comparative study between the Saudi  
arbitration law and the Chinese  
arbitration law**

**ASERI, MOHAMMED AYEDH  
Assistant Professor  
International Commercial Law  
King Abdul-Aziz University**

في ظل التطور الذي تشهده العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، ولأن التحكيم التجاري انتقل اليوم من كونه وسيلة بديلة لفض المنازعات ليصبح اليوم وسيلة أساسية لدى أطراف النزاع لما يتميز به من حرية الأطراف في اختيار المحكمين وسرعة الفصل في القضايا وغير ذلك من مميزات، لذا يهدف هذا المقال إلى المقارنة بين نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني، من حيث الإصدار ومجالات التحكيم، واتفاق التحكيم بين الأطراف سواء كان هذا الاتفاق مشروطاً في أصل العقد، أو تم الاتفاق على التحكيم بشكل مستقل، أو اتفقا على اللجوء إلى التحكيم بعد حصول النزاع، وماهي الشروط التي يجب توفرها في هذا الاتفاق، وما يتعلق كذلك بهيئة التحكيم من حيث تشكيلها وشروط المحكمين وحالات تحييمهم، وإجراءات التحكيم ابتداءً من طلب التحكيم وقبوله وافتتاح الجلسات ومكانها ولغة التحكيم والتدوين الكتابي لما يحدث في الجلسات من الترافع والأدلة وشهادة الشهود، والأثر القانوني لتغيب أطراف النزاع عن الجلسات، وكذلك تعيين الخبراء وتقديم الأدلة والحجز التحفظي والقوة القانونية لقرار التحكيم، وتصحيحه والطعن فيه وطلب تنفيذه، والمدد الزمنية المتعلقة بجميع ما سبق وأتعاب المحكمين والتحكيم المتعلق بالأجانب. **الكلمات المفتاحية: التحكيم - الوسائل البديلة - الصين - قانون - دراسة مقارنة**

### Abstract

In the light of the ongoing development of business relations between the kingdom of Saudi Arabia and the People's Republic of China, and due to the fact that commercial arbitration has now shifted from being an alternative means of disputes settlement into being an essential way of handling for parties of dispute, because of its characteristics in freedom of choosing arbitrators, expeditious adjudication of cases and many other advantages. Consequently, this article aims at comparing the Saudi Arbitration Law with the Chinese Arbitration Law. Starting with the issue date of each law, areas of arbitration, arbitration agreement between the two parties whether the agreement was conditioned in their original contract or arbitration has been agreed on independently or have agreed to approach arbitration after the dispute has taken a place, and the conditions that must be provided in the agreement. As well as the arbitral tribunal in terms of its composition, arbitrators conditions and their recusal situations. In addition to arbitration's proceedings starting from the request and acceptance of arbitration to the hearings' opening and its place, language, court reporting, providing evidences and testimonies. And the legal consequences of missing a court date by parties of dispute, also engaging experts, providing evidences, precautionary attachment and the legal power of the arbitral ruling; correcting, appealing and execution of the ruling. And the

**Keywords: arbitration - China - law - comparative study - investment**

### المقدمة

المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية بلدان تربطهما علاقات تجارية واقتصادية وثيقة بالإضافة إلى العلاقات السياسية والأمنية والثقافية الخ. ويبلغ حجم التبادلات التجارية بين البلدين مليارات الدولارات سنوياً، وتُبرم العديد من العقود بين التجار من كلا البلدين، وقد تطرأ بعض المنازعات بين أطراف العقد مما يضطرهم للجوء إلى القضاء أو الوسائل البديلة لفض المنازعات كالتحكيم والوساطة والصلح، مما يجعل الحاجة ماسةً لدراسة القوانين المتعلقة بهذا الجانب. ولذا كانت وزارة العدل السعودية مبادرةً لإقامة علاقات متينة وراسخة مع وزارة العدل الصينية للمساهمة في تحقيق العدالة وسرعة البت في المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين والتجار في كلا البلدين.

### مشكلة البحث

على الرغم من اعتبار التحكيم من الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، إلا أنه يحظى بقبول واهتمام كبيرين من قبل رجال الأعمال والمستثمرين في كلا البلدين، مما يمكن اعتباره وسيلة أصيلة لا بديلة لتسوية المنازعات التجارية، ومع اختلاف قوانين البلدين ولغتيهما الرسمية، تظهر بعض الأسئلة الملحة حول قوانين التحكيم في البلدين، ومنها:

- ما أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني؟
- ما هي أوجه الشبه والاختلاف في شرط التحكيم ومشارطته بين نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني؟
- ماهي سمات التحكيم وإجراءاته في كل من نظام التحكيم السعودي ونظام التحكيم الصيني؟
- ماهي شروط وآلية تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في المملكة العربية السعودية والصين وتأثير الاتفاقيات الدولية على ذلك؟ ومن خلال هذا البحث سأقوم -بإذن الله - بالإجابة عن هذه الأسئلة، بما يفيد القارئ والمهتم بإذن الله

تمكن أهمية هذا البحث في معالجة أبرز الإشكالات المتعلقة بالتحكيم التي تواجه المستثمرين ورجال الأعمال وكذلك المحامون والمستشارون القانونيون الذي يقومون بصياغة ومراجعة العقود التي تتضمن شرط التحكيم أو مشارطته، وهو موضوع جدير بالاهتمام إذ يلجأ كثير من المستثمرين أو التجار من المملكة العربية السعودية في عقودهم مع الشركات والمصانع الصينية إلى توقيع عقود تتضمن الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم كوسيلة لفض المنازعات الناشئة بين الطرفين، ولأن كثيراً من هذه العقود تكون في جمهورية الصين الشعبية فإن أغلبها يتضمن طلب اللجوء إلى التحكيم في جمهورية الصين الشعبية، وبذلك تكون الحاجة ملحة لدراسة قانون التحكيم الصيني ومقارنته بنظام التحكيم السعودي لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف والاشتراطات والمدد المحددة والإجراءات والتفاصيل الأخرى التي سأتعرض لها بإذن الله، مما له أهمية كبرى في حفظ الحقوق، لاسيما مع عدم القدرة على تنفيذ بعض الأحكام بين البلدين، أو عدم قبول شرط التحكيم لبعض الأسباب المتعلقة بقوانين البلدين المختلفة، ولاسيما نحن نتحدث عن دولة هي أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية وكذلك المملكة العربية السعودية هي أكبر شريك تجاري للصين في غرب آسيا وأفريقيا.

## الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على البحوث والمقالات والرسائل العلمية التي عنيت بالتحكيم ومثاله سواء باللغة العربية أو الصينية أو الإنجليزية إلا أنني لم أقف على بحث واحد أجرى مقارنة بين القانونيين لاسيما مع عدم وجود نسخة عربية من قانون التحكيم الصيني وعدم وجود نسخة صينية من نظام التحكيم السعودي، مع الاستفادة من بحث المراجع الشارحة والمفسرة لكلا القانونيين.

## منهج البحث

قمت في هذا البحث بترجمة قانون التحكيم الصيني إلى اللغة العربية ثم قمت بالمقارنة بين نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني من خلال إبراز سمات كل قانون منهما، ونقاط التلاقي وأوجه الاختلاف، ومن أجل مقارنة واضحة ومتسقة سأجعل المقارنة بين نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني مقارنة في الموضوعات الرئيسية في كلا القانونين في خمسة مباحث، على النحو التالي:

## المبحث الأول: تاريخ نظام التحكيم ومبالاته وشروط اتفاق التحكيم

الحديث عن التاريخ التشريعي لقوانين التحكيم في كلا البلدين وهيكله القانون، وكذلك ما يتعلق بمجالات التحكيم وشروط اتفاق التحكيم، هي من أول الموضوعات التي تتم مناقشتها في الحديث عن التحكيم ولذا يتكون هذا المبحث من أربعة مطالب:

### المطلب الأول: تاريخ إصدار قانون التحكيم

تجدر الإشارة ابتداءً إلى تاريخ إصدار قانون التحكيم كقانون مستقل في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، فقد صدر أول نظام تحكيم سعودي مستقل بالمرسوم الملكي رقم م/٤٦ في ١٢/٧/١٤٠٣هـ الموافق ٢٥/٤/١٩٨٣م ثم تبعه النظام الجديد بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ في ٢٤/٥/١٤٣٣هـ الموافق في ١٧/٤/٢٠١٢م. بينما اعتمد قانون التحكيم لجمهورية الصين الشعبية في الاجتماع التاسع للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثامن لنواب الشعب في ٣١ أغسطس عام ١٩٩٤، وتم تطبيقه اعتباراً من ١ سبتمبر ١٩٩٥م ثم طرأت عليه بعض التعديلات في ٢٠٠٩م و ٢٠١٧م، وهنا يتضح لنا أسبقية المملكة العربية السعودية بصياغة نظام مستقل للتحكيم بما يقارب ١٢ سنة، وهو ما يعكس الاهتمام القانوني المبكر في المملكة العربية السعودية بالتحكيم كوسيلة مهمة لفض المنازعات.

### المطلب الثاني: هيكله قانون التحكيم

يتكون نظام التحكيم السعودي الصادر في ١٤٣٣هـ من ٥٨ مادة مقسمة على ٨ أبواب وهي:

الباب الأول: أحكام عامة، الباب الثاني: اتفاق التحكيم، الباب الثالث: هيئة التحكيم، الباب الرابع: إجراءات التحكيم، الباب الخامس: إجراءات الفصل في الدعاوى التحكيمية، الباب السادس: بطلان حكم التحكيم، الباب السابع: حجية أحكام المحكمين وتنفيذها، الباب الثامن: أحكام ختامية. وفي المقابل نجد قانون التحكيم الصيني يتضمن ٨٠ مادة مقسمة على ٨ فصول، وهي: الفصل الأول: أحكام عامة، الفصل الثاني: لجان وجمعيات التحكيم، الفصل الثالث: اتفاق التحكيم، الفصل الرابع: إجراءات التحكيم، الفصل الخامس: طلب إلغاء حكم التحكيم، الفصل السادس: التنفيذ، الفصل السابع: أحكام خاصة للتحكيم المتعلق بالأجانب، الفصل الثامن أحكام تكميلية. ومن خلال استعراض هذه الفصول والأبواب في كلا القانونين، نلاحظ التقارب الكبير بينهما الذي تفرضه الموضوعات الرئيسية في عملية التحكيم، وكذلك محاولة كل دولة صياغة قانونها الخاص للتحكيم وفق القواعد الرئيسية للتحكيم التجاري الدولي (UNCITRAL)، فيبدأ

القانون بأحكام عامة وينتهي بأحكام تكميلية يتوسط ذلك الحديث عن هيئات التحكيم وتشكيلها، وقرار التحكيم وبطلانه أو تنفيذه مما لا غنى لأي قانون تحكيمي عن التطرق إليها.

### المطلب الثالث: مجالات التحكيم

من النقاط الرئيسية التي لا تغفلها قوانين التحكيم الحديث عن مجالات التحكيم، وما يمكن اللجوء فيه إلى التحكيم وما لا يمكن، وغالباً ما تبتدئ القوانين موادها بالنص على ذلك؛ لأنها من الإجراءات الشكلية التي ينبغي تقديمها قبل الخوض في تفاصيل التحكيم وإجراءاته. فنجد مثلاً- في نظام التحكيم السعودي في المادة (٢): "مع عدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية وأحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها؛ تسري أحكام هذا النظام على كل تحكيم، أياً كانت طبيعة العلاقة النظامية التي يدور حولها النزاع، إذا جرى هذا التحكيم في المملكة، أو كان تحكيمياً تجارياً دولياً يجرى في الخارج، واتفق طرفاه على إخضاعه لأحكام هذا النظام. ويستثنى من ذلك المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، والمسائل التي لا يجوز فيها الصلح. فلا يمكن اللجوء فيها للتحكيم". وفي قانون التحكيم الصيني جاء في المادة الثانية: "يجوز التحكيم في المنازعات التعاقدية وغيرها من المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية" وجاء في المادة (٣) "لا يمكن التحكيم في المنازعات التالية: ١- المنازعات حول الزواج والتبني والوصاية والحضانة والميراث. ٢- المنازعات الإدارية التي ينبغي أن تعالجها الأجهزة الإدارية وفقاً للقانون". والملاحظ هنا أن نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني قد اتفقا على استثناء المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، وأما المسائل الإدارية فقد نص نظام التحكيم السعودي على أنه لا يجوز للجهات الحكومية الاتفاق على التحكيم إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، ما لم يرد نص نظامي خاص يبيح ذلك<sup>١</sup>. بينما جاء في قانون التحكيم أنه لا يمكن اللجوء إلى التحكيم في المسائل الإدارية التي تتولى الفصل فيها جهات إدارية معينة، بالإضافة إلى المنازعات العمالية والمنازعات حول عقود القيام بمشاريع زراعية فلها جهات مختصة للفصل فيها<sup>٢</sup>، ثم أضاف النظام السعودي قاعدة في المستثنيات الأخرى وهي أن ما لا يصح فيه الصلح لا يصح فيه التحكيم، ومن ذلك القضايا الجنائية فإنه لا يصح فيها الصلح وبالتالي لا يصح فيها التحكيم، وهو كذلك في قانون التحكيم الصيني كما سبق في المادة الثانية: يجوز التحكيم في المنازعات التعاقدية وغيرها من المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية فلا تدخل في ذلك القضايا الجنائية.

### المطلب الرابع: اتفاق التحكيم

يتفق نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني على اشتراط وجود اتفاق بين الأطراف على اللجوء إلى التحكيم في حال النزاع، سواء كان هذا الاتفاق مشروطاً في أصل العقد بينهما، أو تم الاتفاق على التحكيم بشكل مستقل، أو اتفقا على اللجوء إلى التحكيم بعد حصول النزاع، ففي كل هذه الحالات يجب على الأطراف اللجوء إلى التحكيم، وذلك وفق الشروط التالية:

١- أن يكون هذا الاتفاق مكتوباً: وذلك ما نص عليه نظام التحكيم السعودي في المادة التاسعة الفقرة الثانية: "يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً، وإلا كان باطلاً". ويشمل الاتفاق المكتوب المحررات الصادرة من طرفي التحكيم، أو المراسلات الموثقة، أو البرقيات، أو غيرها من وسائل الاتصال الإلكترونية، أو المكتوبة. وجاء في قانون التحكيم الصيني في المادة السادسة عشرة: "يجب أن يتضمن اتفاق التحكيم بنود التحكيم المنصوص عليها في العقد المبرم بين الأطراف، أو بأي وسيلة خطية أخرى". فالإشارة هنا إلى الوسيلة الخطية يدل على اشتراط كتابة اتفاق التحكيم، وبالتالي يكون هذا الاتفاق الكتابي أحد الحالات المستثناة في المادة التاسعة والستين بعد الأربع مئة من النظام المدني جمهورية الصين الشعبية والذي يجيز أن يكون العقد مكتوباً أو شفهاً إلا ما اشترط القانون أن يكون مكتوباً كهذه الحالة أو أن يكون وفقاً لعقد نموذجي فيُصار إليه.

٢- أن يكون الأطراف في اتفاق التحكيم ممن يملكون الأهلية للتصرف: وهذا ينطبق على الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية<sup>٣</sup> وتحدد قوانين كل بلد الشروط المعتمدة لذلك.

٣- أن ينص اتفاق التحكيم على مسائل التحكيم: وهنا يفرق نظام التحكيم السعودي بين اتفاق التحكيم الذي يسبق النزاع أو الذي يليه، فيشترطه في الاتفاق اللاحق لا السابق<sup>٤</sup>، بينما يشترط قانون التحكيم الصيني أن ينص اتفاق التحكيم على مسائل التحكيم في كلا الحالتين<sup>٥</sup>. ويضيف قانون التحكيم الصيني شرطاً رابعاً وهو: تضمين اتفاقية التحكيم لجنة تحكيم مختارة من قبل الطرفين<sup>٦</sup>، بمعنى أن لا عبرة باتفاق التحكيم مالم يتضمن اختيار لجنة تحكيم<sup>٧</sup> محددة من قبل الطرفين. فإن لم يُنص على لجنة تحكيم محددة ورجب الأطراف في تحديد اللجنة باتفاق تكميلي فلهم ذلك، وإلا فيكون اتفاق التحكيم باطلاً. وبالتالي يتفق نظام التحكيم السعودي مع قانون التحكيم الصيني أنه في حالة وجود اتفاق للتحكيم بين الأطراف، ولجأ أحد الأطراف لتقديم دعوى إلى المحكمة للفصل في الخصومة فإنها لا تقبل الدعوى<sup>٨</sup>.

ومما يُمكن أن يورد هنا: هل يعتبر إنهاء أو إبطال العقد المتضمن شرط التحكيم إبطاً لشرط التحكيم؟ نص نظام التحكيم السعودي في المادة الحادية والعشرين على أن شرط التحكيم الوارد في العقد يعتبر اتفاقاً مستقلاً عن شروط العقد الأخرى، ولا يترتب على بطلان العقد الذي تضمن شرط التحكيم أو فسخه أو إنهائه بطلان شرط التحكيم الذي يتضمنه إذا كان شرط التحكيم صحيحاً في ذاته. وهو ما ذهب إليه قانون التحكيم الصيني أيضاً في المادة التاسعة عشرة فيعتبر اتفاق التحكيم مستقلاً ولا يؤثر تعديل العقد أو فسخه أو إنهائه أو إبطاله في صحة اتفاق التحكيم.

### المبحث الثاني: هيئة التحكيم

يقصد هنا بهيئة التحكيم: المحكم أو مجموعة المحكمين الذين يلجأ إليهم أطراف النزاع لطلب التحكيم، وتختلف آلية تشكيل هذه الهيئات واشترطاتها بين نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني اختلافاً كبيراً من حيث التنظيم وآلية التحكيم وشروط المحكمين وجنسياتهم الخ، ولذا سأعرض بالتفصيل آلية تشكيل هيئة التحكيم، والشروط الواجب توفرها بالمحكم، وحالات تحي المحكم على النحو التالي:

#### المطلب الأول: تشكيل هيئة التحكيم:

يتميز نظام التحكيم السعودي بأنه يتيح للمتحاكمين الاختيار بين التحكيم المؤسسي أو التحكيم الحر، فالتحكيم المؤسسي هو: "التحكيم الذي يخضع للنظام الخاص بمؤسسة تحكيمية فهي التي تحدد الإجراءات والمهل وتعين المحكمين". (الفاضل، ١٤٣٩، ٤٦) والتحكيم الحر أو الخاص هو "الذي يحدد فيه أطراف النزاع كافة الإجراءات المتبعة في العملية التحكيمية من مواعيد وإعلانات وغيرها، وأيضاً يعينون المحكمين ويعزلوهم ويردوهم" (محمود، ٢٠١٥، ٥٠). فيمكن للأطراف الاتفاق على تعيين محكم واحد أو أكثر، على أن يكون العدد فردياً، ويمكن تحديد كافة إجراءات التحكيم من مواعيد وإعلانات وآليات وغيرها، وهذا هو التحكيم الحر. كما يمكن تحديد التحكيم وفق قواعد جهة معينة للتحكيم بحسب ما يتضمنه اتفاق التحكيم وهذا هو التحكيم المؤسسي. فالتحكيم الحر يتمتع بمرونة أكبر من التحكيم المؤسسي من حيث حرية أطراف التحكيم في اختيار المحكمين والقانون الإجرائي والموضوعي الذي يحكم النزاع والمكان الذي تعقد فيه الجلسات ولغة التحكيم، إلا أنه لا يسلم أحياناً من بعض العيوب والانتقادات ومن أهمها كثرة طلبات الإمهال من وكلاء الخصوم وكذلك اختيار بعض أطراف التحكيم بعض المحكمين الذين يفتقدون المهنية والكفاءة اللازمة مما يؤثر سلباً على جودة الأحكام فضلاً عن تأخر إصدارها (الشريف، ١٤٤١هـ). فإذا لم تتفق الأطراف فيكون اختيار المحكمين كما جاءت به المادة الخامسة عشرة من نظام التحكيم السعودي في الفقرة (١):

أ- إذا كانت هيئة التحكيم مُشكَّلة من محكم واحد فتتولى المحكمة المختصة اختياره<sup>١١</sup>.

ب- إذا كانت هيئة التحكيم مُشكَّلة من ثلاثة محكمين فيختار كل طرف محكماً عنه، ثم يتفق المحكمان على اختيار المحكم الثالث ليكون رئيس هيئة التحكيم، فإذا لم يعين أحد الطرفين محكمه خلال خمسة عشر يوماً من تسلمه طلباً بذلك من الطرف الآخر، أو إذا لم يتفق المحكمان المعينان على اختيار المحكم الثالث خلال الفترة ذاتها من تعيين آخرهما؛ فتتولى المحكمة المختصة -المشار إليها سابقاً- اختياره بناءً على طلب من يهيمه التعجيل، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب، وتسري هذه الأحكام في حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من ثلاثة محكمين. أما إذا لم يتفق أطراف التحكيم على إجراءات اختيار المحكمين، أو خالفها أحد الأطراف، أو لم يتفق المحكمان المعينان على أمر مما يلزم اتفاقهما عليه، أو إذا تخلف الغير عن أداء ما عُهد به إليه في هذا الشأن، فيتبع فيه ما جاء في ذات المادة في فقرتها الثانية: أن تتولى المحكمة - بناءً على طلب من يهيمه التعجيل من الأطراف - القيام بالإجراء المطلوب، ما لم ينص في الاتفاق على كيفية أخرى لإتمام هذا الإجراء. وتراعي المحكمة المختصة في المحكم الذي تختاره الشروط التي نص عليها اتفاق الطرفين، بالإضافة إلى شروط المحكم في نظام التحكيم، وتصدر قرارها باختيار المحكم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، ويكون قرار المحكمة بتعيين المحكم غير قابل للطعن فيه استقلاً بأي طريق من طرق الطعن. أما في قانون التحكيم الصيني فنجد صورة واحدة للتحكيم وهي التحكيم المؤسسي، فهناك ما يسمى بلجان التحكيم، وهي لجان يتم إنشاؤها في المقاطعات والمدن والمناطق ذاتية الحكم<sup>١١</sup>، وتتكون لجنة التحكيم من رئيس واحد، واثنين إلى أربعة نواب، وسبعة إلى أحد عشر عضواً، ويشترط أن يكون الرئيس ونواب الرئيس وأعضاء لجنة التحكيم أشخاصاً متخصصون في القانون أو الاقتصاد أو التجارة أو من الموظفين ذوي الخبرات العملية، ولا يقل عدد المتخصصين في القانون والاقتصاد والتجارة عن ثلثي أعضاء لجنة التحكيم<sup>١٢</sup>، ويكون لكل لجنة اسم ومقر ونظام خاص بها وفق قانون التحكيم الصيني وتقوم هذه اللجنة بتحديد قوائم المحكمين لديها<sup>١٣</sup>. وبالتالي يجب على أطراف النزاع تحديد لجنة من هذه اللجان بعينها،



ومن ثم تقدم لهم اللجنة قائمة المحكمين ليختاروا من ضمنها ولا يخرجوا عنها. وتتولى جمعية التحكيم الصينية إجراء المراقبة على أي مخالفات من لجان التحكيم وأعضائها والمحكمين وفقاً لنظامها الأساسي<sup>١٤</sup>. وأما التحكيم المتعلق بالأجانب في الصين فله جهة أخرى تتولى الإشراف عليه وآلية أخرى لتشكيل لجان التحكيم المتعلق بالأجانب، وسيتم الإشارة إليها لاحقاً<sup>١٥</sup>. وتتشكل هيئة التحكيم من محكم واحد، أو ثلاثة محكمين فأكثر على أن يكون العدد فردياً - حسب اتفاق الأطراف - فإذا كانت هيئة التحكيم تتألف من ثلاثة محكمين أو أكثر، فلا بد من تعيين محكم رئيس<sup>١٦</sup>. فإذا اتفق الطرفان على تشكيل هيئة تحكيم تتألف من ثلاثة محكمين، فيقوم كل طرف باختيار محكم واحد أو تفويض رئيس لجنة التحكيم بذلك، ثم يتم اختيار المحكم الثالث بشكل مشترك من قبل الطرفين أو يتم ترشيحه من قبل رئيس لجنة التحكيم. ويكون المحكم الثالث هو رئيس هيئة التحكيم. أما إذا اتفق الطرفان على وجود محكم واحد لتشكيل هيئة التحكيم، فيتم اختيار المحكم بشكل مشترك من قبل الطرفين أو يتم ترشيحه من قبل رئيس لجنة التحكيم<sup>١٧</sup>. فإذا لم يتفق الطرفان - في غضون المهلة المنصوص عليها في قواعد التحكيم - في اختيار شكل هيئة التحكيم أو لم يقوما باختيار المحكمين، فيتم تعيين المحكمين من قبل رئيس لجنة التحكيم<sup>١٨</sup>. وبالتالي يتضح لنا أن آلية اختيار المحكمين من قبل الأطراف هي ذاتها في القانونين إلا فيما يلي:

- ١- في حالة الاختلاف في تشكيل هيئة التحكيم أو اختيار المحكمين تقوم المحكمة المختصة في المملكة العربية السعودية وفق نظام التحكيم السعودي باختيار المحكمين، بينما تقوم لجنة التحكيم بتولي هذه المسؤولية وفق قانون التحكيم الصيني.
- ٢- بالنسبة للمنظم السعودي فقد وضع مدداً محددةً للمحكمة المختصة لاختيار شكل هيئة التحكيم واختيار المحكمين حسب الحالات التالية: (أ) إذا لم يعين أحد الطرفين محكمه خلال خمسة عشر يوماً التالية لتسلمه طلباً بذلك من الطرف الآخر، أو إذا لم يتفق المحكمان المعينان على اختيار المحكم الثالث خلال خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ تعيين آخرهما؛ تولت المحكمة المختصة اختياره بناءً على طلب من يهيمه التعجيل، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب.
- (ب) إذا لم يتفق طرفا التحكيم على إجراءات اختيار المحكمين، أو خالفها أحد الطرفين، أو لم يتفق المحكمان المعينان على أمر مما يلزم اتفاقهما عليه، أو إذا تخلف الغير عن أداء ما عهد به إليه في هذا الشأن، فتتولى المحكمة المختصة - بناءً على طلب من يهيمه التعجيل - القيام بالإجراء، أو بالعمل المطلوب، ما لم ينص في الاتفاق على كيفية أخرى لإتمام هذا الإجراء أو العمل. وتصدر قرارها باختيار المحكم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب. أما بالنسبة لقانون التحكيم الصيني فلم يحدد مدداً معينة لهذه الإجراءات، وإنما رتب ذلك على ما نصت عليه قواعد التحكيم<sup>١٩</sup>، وقواعد التحكيم تصاغ من قبل جمعية التحكيم الصينية وفق المادة الخامسة عشرة من قانون التحكيم الصيني والتي جاء فيها: "يجب على جمعية التحكيم الصينية صياغة قواعد التحكيم وفقاً للأحكام ذات الصلة من هذا القانون وقانون الإجراءات المدنية"، ولكن ورغم مرور أكثر من ست وعشرين سنة على صدور قانون التحكيم الصيني إلا أنه لم يتم إنشاء هذه الجمعية حتى هذه اللحظة، وقد نادى الكثير من الأكاديميين والباحثين بضرورة سرعة إنشاء جمعية التحكيم الصينية، لتوحيد قواعد التحكيم ولما سيكون له من أثر كبير في تطور عملية التحكيم. (فوجينغ، ٢٠١٨) و (دونغ، ٢٠١٨). وبالتالي احتاجت اللجان إلى إصدار قواعد مؤقتة للتحكيم، وفق مقتضى المادة الخامسة والسبعين من قانون التحكيم الصيني ونصها: "قبل قيام جمعية التحكيم الصينية بصياغة قواعد التحكيم، فإنه يجوز للجان التحكيم صياغة قواعد تحكيم مؤقتة وفقاً لهذا القانون والأحكام ذات الصلة من قانون الإجراءات المدنية". وبناءً على ذلك فلا توجد قواعد محددة للتحكيم، بل تختلف هذه القواعد من لجنة إلى أخرى، وهذه إحدى إشكالات التحكيم في جمهورية الصين الشعبية، ولو أخذنا على سبيل المثال: قواعد التحكيم التابعة للجنة بكين للتحكيم الصادرة في ٢٠١٤/٧/٩م والتي تحدد المدة بخمسة عشر يوماً من تاريخ استلام إشعار التحكيم حسب المادة التاسعة عشرة الفقرة الثانية.

### المطلب الثاني: شروط المحكمين:

يشترط نظام التحكيم السعودي في المحكم:

١. أن يكون كامل الأهلية.
٢. أن يكون حسن السيرة والسلوك.
٣. أن يكون حاصلاً على الأقل على شهادة جامعية في العلوم الشرعية أو النظامية، وإذا كانت هيئة التحكيم مكونة من أكثر من محكم فيكتفى بتحقيق هذا الشرط في رئيسها<sup>٢٠</sup>. ولم يتطرق النظام فيما يتعلق بجنسية المحكم لكن يشير بعضهم إلى أن هذا السكوت أتاح لأطراف التحكيم الحرية المطلقة في اختيار جنسية المحكم (الفاضل، ١٤٣٩). وأما قانون التحكيم الصيني فقد اشترط في المحكم:

١- أن يكون من ذوي العدل والنزاهة.

٢- أن تتوفر فيه أحد الشروط التالية:

(أ) المشاركة في التحكيم لمدة ثمان سنوات<sup>٢١</sup>.

(ب) أن يكون قد عمل في مهنة المحاماة لمدة ثمان سنوات.

(ج) أن يكون قد سبق له تولي القضاء لمدة ثمان سنوات.

(د) المشاركة في البحوث القانونية وأعمال التدريس لذوي المراتب العليا.

(هـ) التحلي بالمعرفة القانونية والانخراط في الأعمال المهنية المتعلقة بالاقتصاد والتجارة، وفي المناصب العليا أو المستوى المهني

المكافئ<sup>٢٢</sup>. ولم ينص قانون التحكيم الصيني على تحديد جنسية المحكم، ولكن جاء في الفصل السابع من قانون التحكيم الصيني (التحكيم

المتعلق بالأجانب) جواز أن يكون المحكم من جنسية أخرى، فيفهم من ذلك اشتراط أن يكون المحكم صيني الجنسية في القضايا التي لا

يكون فيها أحد الأطراف أجنبياً<sup>٢٣</sup> (مكتب الشؤون التشريعية لمجلس الدولة، ٢٠١٧).

### المطلب الثالث: تنحي وعزل المحكمين

النزاهة والعدالة هي أساس التحكيم ولذا نص نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني على وجوب تنحي المحكم إذا كان هناك ما

يؤثر على سير العدالة والحياد في الحكم. فقد جاء في نظام التحكيم السعودي تنحي المحكم وتنحيته أو عزله في حالتين: الحالة الأولى:

التنحي لسبب قادح، وهو ما نظمته المادة السادسة عشرة وحددت أسباب التنحي في هذه الحالة وهي:

١- أن يكون للمحكم مصلحة في النزاع.

٢- أن تنطبق عليه أحد الحالات التي يُمنع فيها القاضي من نظر القضية، ولو لم يطلب ذلك أحد طرفي التحكيم<sup>٢٤</sup>.

٣- إذا قامت ظروف تثير شكوكاً جدية حول حياده أو استقلاله.

٤- إذا لم يكن حائزاً لمؤهلات اتفق عليها طرفا التحكيم، وذلك بما لا يخل بما ورد في المادة الرابعة عشرة من هذا النظام، وهي المادة التي

ذكرت فيها شروط المحكم فلا عبرة بأي اتفاق يخل بتلك الشروط. ففي أي من الحالات السابقة يجب تنحي المحكم، ويحق للأطراف طلب

تنحيه متى ما علموا موجب ذلك، وذلك وفق الإجراءات التي نظمها المادة السابعة عشرة من نظام التحكيم السعودي، وهي: (أ) إذا لم يكن

هناك اتفاق بين طرفي التحكيم حول إجراءات تنحي المحكم، فيقدم طلب التنحي كتابةً إلى هيئة التحكيم مبيناً فيه أسباب التنحي خلال

خمسة أيام من تاريخ علم طالب التنحي بتشكيل الهيئة، أو من تاريخ علمه بالظروف المسوغة لطلب التنحي، فإذا لم يتتح المحكم المطلوب

تنحيه، أو لم يوافق الطرف الآخر على طلب التنحي خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه؛ فعلى هيئة التحكيم أن تبث فيه خلال (خمسة

عشر) يوماً من تاريخ تسلم الطلب، ولطالب التنحي في حالة رفض طلبه التقدم به إلى المحكمة المختصة<sup>٢٥</sup> خلال (ثلاثين) يوماً، ويكون

حكمها في ذلك غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن. (ب) لا يُقبل طلب التنحي ممن سبق له تقديم طلب بتنحي المحكم نفسه في

التحكيم نفسه، للأسباب ذاتها. (ج) يترتب على تقديم طلب التنحي أمام هيئة التحكيم وقف إجراءات التحكيم، ولا يترتب على الطعن في

حكم هيئة التحكيم الصادر برفض طلب التنحي وقف إجراءات التحكيم. (د) إذا حُكم بتنحي المحكم - سواءً من هيئة التحكيم، أو من

المحكمة المختصة- فيترتب على ذلك اعتبار جميع ما تم من إجراءات التحكيم - بما في ذلك حكم التحكيم - كأن لم يكن.

الحالة الثانية: عزل المحكم لعدم مباشرته التحكيم أو انقطاعه عنه.

وهو ما نظمته المادة الثامنة عشرة من نظام التحكيم، فإذا تعذر على المحكم أداء مهمته، أو لم يباشرها، أو انقطع عن أدائها بما يؤدي إلى

تأخير لا مسوغ له في إجراءات التحكيم، ولم يتتح، ولم يتفق طرفا التحكيم على عزله، فإنه يجوز للمحكمة المختصة عزله بناءً على طلب

أي من الطرفين، بقرار غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن. وفي غير هذه الحالات فإنه لا يُعزل المحكم إلا باتفاق طرفي التحكيم،

وللمعزول المطالبة بالتعويض إن لم يكن العزل قد حصل بسبب منه. ولأي من الحالات السابقة إذا تم عزل المحكم فإنه يجب تعيين بديل له

طبقاً للإجراءات التي اتبعت في اختيار المحكم الذي انتهت مهمته<sup>٢٦</sup>. وفي قانون التحكيم الصيني جاء في المادة الرابعة والثلاثين: يجب

على المحكم التنحي عن التحكيم ويكون للأطراف أيضاً الحق في التقدم بطلب تنحيه في أي من الحالات التالية:

١- إذا كان طرفاً في القضية أو تربطه بالأطراف أو ممثليهم صلة قرابة.

٢- إذا كان لديه مصلحة في القضية.

٣- إذا كان لديه علاقة أخرى مع طرف في القضية أو مع وكيل الطرف ويمكن أن يؤثر ذلك على حياد التحكيم.

٤- إذا اجتمع مع أحد الأطراف أو ممثله اجتماعاً خاصاً، أو قبل دعوة لتناول العشاء من قبل طرف أو ممثله أو قبل الهدايا التي قدمها أي منهم. ففي الحالات السابقة يجب على المحكم التنحي مباشرة، ويجوز للأطراف طلب تنحيه وفق الإجراءات التالية:

١- عند تقديم طلب تنحي المحكم، يجب على الطرف مقدم الطلب أن يوضح أسبابه وأن يقدم طلب التنحي قبل الجلسة الأولى، فإن لم يعلم بما يوجب تنحي المحكم إلا بعد الجلسة الأولى فيمكنه تقديم طلب التنحي قبل انتهاء الجلسة الأخيرة<sup>٢٧</sup>.

٢- يتخذ رئيس لجنة التحكيم القرار بشأن ما إذا كان المحكم يجب تنحيه أو لا، فإذا كان رئيس لجنة التحكيم يعمل كمحكم في القضية، فإن قرار تنحي المحكم من عدمه يتم اتخاذه بشكل جماعي من قبل لجنة التحكيم<sup>٢٨</sup>. ويرى بعض الباحثين الصينيين أن الموافقة على طلب التنحي من عدمه لا ينبغي أن تكون بيد رئيس لجنة التحكيم، ويقترح بعضهم إنشاء إدارة للتدقيق، وأن يكون لدى تلك الإدارة معلومات وافية عن المحكمين وعلاقاتهم الأسرية وتاريخهم التعليمي والوظيفي، والإبلاغ عن أي علاقات خاصة بين أطراف النزاع والمحكمين. (شيانغ كاي يون، ٢٠١٨).

٣- إذا لم يتمكن المحكم من أداء واجباته كمحكم نتيجة التنحي أو لأي سبب آخر، فيتم اختيار أو تعيين محكم آخر وفقاً لأحكام قانون التحكيم الصيني<sup>٢٩</sup>. بعد إعادة اختيار أو تعيين محكم جديد بسبب التنحي، يحق للأطراف أن يتقدموا بطلب إعادة القيام بإجراءات التحكيم التي تم اتخاذاً مسبقاً، وتقرر لجنة التحكيم الإذن بذلك من عدمه، كما يمكن للجنة التحكيم أيضاً أن تقرر من تلقاء نفسها ما إذا كانت إجراءات التحكيم التي أجريت يجب أن تعاد مرة أخرى أو لا. ولم يكتف قانون التحكيم الصيني بالتوجيه بتنحيه فحسب، بل أوجب على لجنة التحكيم إزالة اسم المحكم من قائمة المحكمين، وتحمله المسؤولية القانونية إذا انطبقت عليه إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من حالات وجوب تنحي المحكم، وهي: إذا اجتمع مع أحد الأطراف أو ممثله اجتماعاً خاصاً، أو قبل دعوة لتناول العشاء من قبل طرف أو ممثله أو قبل الهدايا التي قدمها أي منهم، أو الحالات المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة الثامنة والخمسين وهي: إذا طلب المحكم رشوة أو قبلها أو تلاعب من أجل المحسوبية أو قام بخرق القانون أثناء عملية التحكيم إذا كانت الملابس خطيرة<sup>30</sup>، وذلك لأن تلك الأفعال تتعارض مع ما يجب أن يكون عليه المحكم من النزاهة والعدل، وبالتالي يختل أحد الشروط التي يجب توفرها في المحكم فوجب إزالته من قائمة المحكمين.

### المبحث الثالث: إجراءات التحكيم

نص نظام التحكيم السعودي على أنه يحق للأطراف الاتفاق على الإجراءات التي تتبعها هيئة التحكيم، ومن ذلك إخضاع هذه الإجراءات للقواعد النافذة في أي منظمة أو هيئة أو مركز تحكيم في المملكة العربية السعودية أو خارجها، بشرط عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية، فإن لم يوجد مثل هذا الاتفاق كان لهيئة التحكيم اختيار إجراءات التحكيم التي تراها مناسبة مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية ونظام التحكيم<sup>٣١</sup>. بينما يلزم أطراف النزاع في قانون التحكيم الصيني عند عدم وجود اتفاق على إجراءات معينة للخضوع لإجراءات اللجنة -التي سبق لهم اختيارها في اتفاق التحكيم- ولقواعد التحكيم الخاصة بها بما لا يخالف أحكام قانون التحكيم الصيني.

ويمكن تقسيم إجراءات التحكيم كما يلي:

#### المطلب الأول: طلب التحكيم وقبوله

نص نظام التحكيم السعودي في المادة الثلاثين على آلية طلب التحكيم وهي:

١- أن يرسل المدعي خلال الميعاد المتفق عليه بين الطرفين، أو الذي تعينه هيئة التحكيم إلى المدعى عليه وإلى كل واحد من المحكمين؛ بياناً مكتوباً بدعواه، يشتمل على البيانات التالية: اسمه، وعنوانه، واسم المدعى عليه، وعنوانه، وشرح لوقائع الدعوى، وطلباته، وأسانيده، وكل أمر آخر يُوجب اتفاق الطرفين ذكره في هذا البيان.

٢- ثم يرسل المدعى عليه خلال الميعاد المتفق عليه بين الطرفين، أو الذي تعينه هيئة التحكيم إلى المدعي، وإلى كل واحد من المحكمين جواباً مكتوباً بدفاعه، رداً على ما جاء في بيان الدعوى. وله أن يُضمن جوابه أي طلبات عارضة، وله ذلك ولو في مرحلة لاحقة من الإجراءات إذا رأت هيئة التحكيم أن الظروف تسوغ التأخير. فإن لم يقدم المدعي -دون عذر مقبول- بياناً مكتوباً بدعواه وجب على هيئة التحكيم إنهاء إجراءات التحكيم، ما لم يتفق طرفا التحكيم على غير ذلك، لأنه هو الطالب للتحكيم، وبالتالي فإن عدم تقديمه لبيان الدعوى



يعتبر انسحاباً أو تنازلاً عن طلبه، بينما إذا لم يقدم المدعى عليه جواباً مكتوباً بدفاعه وجب على هيئة التحكيم الاستمرار في إجراءات التحكيم ما لم يتفق طرفا التحكيم على غير ذلك.<sup>٣٢</sup>

٣- يجوز لكل واحد من الطرفين أن يرفق مع بيان الدعوى أو مع جوابه عليها صوراً من الوثائق التي يستند إليها، وأن يشير إلى كل الوثائق أو بعضها، وأدلة الإثبات التي يعتزم تقديمها، ولا يُخل هذا بحق هيئة التحكيم في أي مرحلة كانت عليها الدعوى في طلب تقديم أصول المستندات أو الوثائق التي يستند إليها أي من طرفي الدعوى، أو صور منها. وتشابه هذه الإجراءات في طلب التحكيم وقبوله إلى حد ما الإجراءات المحددة في قانون التحكيم الصيني، وهي:

١- عند تقدم أحد الأطراف بطلب التحكيم، فإنه يجب عليه تقديم اتفاق التحكيم، وتقديم طلب خطي للتحكيم ونسخة منه إلى هيئة التحكيم<sup>٣٣</sup>، ويجب أن يذكر في طلب التحكيم مايلي:

(أ) الاسم والجنس والعمر والمهنة ومكان العمل والمسكن، وبالنسبة للشخصية الاعتبارية أو المنظمات الأخرى فيطلب اسم ومقر الشخص الاعتباري أو المنظمة، واسم ووظيفة الممثل القانوني لها أو الشخص المسؤول.

(ب) طلب التحكيم والوقائع والأسباب التي يستند إليها.

(ج) الأدلة ومصدرها، واسم الشهود ومحل إقامتهم<sup>٣٤</sup>.

٢- في غضون خمسة أيام من تاريخ استلام طلب التحكيم، يجب على لجنة التحكيم، إذا رأت أن الطلب مستوفٍ لشروط القبول، قبول الدعوى وإخطار الطرفين، وإذا رأت أنه لم يستوفِ شروط القبول، فعليها إخطار الطرفين كتابة بعدم قبولها وتوضيح الأسباب<sup>٣٥</sup>.

٣- بعد قبول طلب التحكيم يجب على لجنة التحكيم -في غضون المهلة المنصوص عليها في قواعد التحكيم- تقديم قواعد التحكيم وقائمة المحكمين إلى مقدم الطلب، وتقديم نسخة من طلب التحكيم وقواعد التحكيم وقائمة المحكمين إلى المدعى عليه، وبعد الحصول على نسخة من طلب التحكيم، يجب على المدعى عليه تقديم جواب مكتوب بدفاعه إلى لجنة التحكيم خلال المهلة المحددة في قواعد التحكيم، كما يجب على لجنة التحكيم تقديم نسخة من بيان الدفاع إلى مقدم الطلب خلال المهلة المحددة في قواعد التحكيم. فإن لم يقدم المدعى عليه دفاعه، فإن ذلك لا يؤثر على سير إجراءات التحكيم<sup>٣٦</sup>. فهنا يحدد لنا قانون التحكيم الصيني مدة معينة في قبول طلب التحكيم أو رده، وهي خمسة أيام فقط، وأما ما يتعلق بإرسال نسخة من طلب التحكيم وقائمة المحكمين إلى المدعى عليه، وكذلك ما يتعلق بمهلة تقديم دفاع خطي من المدعى عليه، فتخضع لقواعد التحكيم المؤقتة التي تصدرها لجنة التحكيم.

### المطلب الثاني: جلسات التحكيم

تفتتح الجلسات بعد تبليغ الأطراف بموعدها، وينص كل من نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني على العدل والمساواة بين الأطراف سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين<sup>٣٧</sup>، ويمكن تقسيم ما يتعلق بالجلسات على النحو التالي:

أولاً: مكان الجلسات ينص نظام التحكيم السعودي على أنه يحق لطرفي التحكيم الاتفاق على مكان التحكيم في المملكة أو خارجها، فإن لم يوجد اتفاق بينهما عينت هيئة التحكيم مكان التحكيم مع مراعاة ظروف الدعوى، وملاءمة المكان لطرفيها، ولا يخل ذلك بسلطة هيئة التحكيم في أن تجتمع في أي مكان تراه مناسباً للمداولة بين أعضائها، ولسماع أقوال الشهود أو الخبراء أو طرفي النزاع أو لمعاينة محل النزاع أو لفحص المستندات أو الاطلاع عليها<sup>٣٨</sup>. بينما لم ينص قانون التحكيم الصيني على تحديد مكان الجلسات، وذلك لأن التحكيم يكون في المكان الذي توجد فيه لجنة التحكيم المعينة مسبقاً من أطراف التحكيم وهذا هو الأصل، ولكن بالتأمل -مثلاً- في قواعد التحكيم لدى لجنة بكين للتحكيم نجدها قد نصت على أن الأصل هو مكان وجود اللجنة، مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، ويحق أيضاً وفقاً لظروف قضية ما أن يُحدّد مكان آخر للجلسات، وفي هذه الحالة يعتبر قرار التحكيم صادراً من المكان الذي تمت فيه جلسات التحكيم بغض النظر عن مقر لجنة التحكيم، وذلك لما يتعلق بإجراءات وقرار التحكيم كطلب حفظ الأدلة والطعن في قرار التحكيم وغير ذلك، فيكون من اختصاص المحكمة ذات الولاية المكانية في المكان الذي صدر فيه قرار التحكيم وليس في المكان الرئيسي للجنة التحكيم<sup>٣٩</sup>.

ثانياً: المرافعة أثناء الجلسات بعد افتتاح الجلسة الأولى يبدأ الطرفان المناقشة وتقديم الأدلة وطلب الشهود واستجوابهم، وتتعلق بذلك بعض الأحكام التي وضعها كل من نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني. فقد نص نظام التحكيم السعودي على ما يتعلق بالمرافعة من أحكام كما يلي:

(أ) ترسل صورة مما يقدمه أحد الطرفين إلى هيئة التحكيم من مذكرات أو مستندات أو أي أوراق أخرى إلى الطرف الآخر، وكذلك ترسل إلى كل من الطرفين صورة من كل ما يقدم إلى الهيئة المذكورة من تقارير الخبراء والمستندات وغيرها من الأدلة التي يمكن أن تعتمد عليها هيئة التحكيم في إصدار حكمها<sup>٤١</sup>.

(ب) لكل من طرفي التحكيم تعديل طلباته أو أوجه دفاعه أو استكمالها خلال إجراءات التحكيم، ما لم تقرر هيئة التحكيم عدم قبول ذلك منعاً لتعطيل الفصل في النزاع<sup>٤٢</sup>.

(ج) تعقد هيئة التحكيم جلسات مرافعة لتمكين كل من الطرفين من شرح موضوع الدعوى وعرض حججه وأدلته، ولها الاكتفاء بتقديم المذكرات والوثائق المكتوبة، ما لم يتفق طرفا التحكيم على غير ذلك<sup>٤٣</sup>.

(د) يجب إبلاغ طرفي التحكيم على عناوينهم الثابتة لدى هيئة التحكيم بموعد أي جلسة مرافعة شفوية، وموعد النطق بالحكم، وأي اجتماع لهيئة التحكيم لأغراض معاينة محل النزاع، أو ممتلكات أخرى، أو لفحص مستندات، وذلك قبل الانعقاد بوقت كاف<sup>٤٤</sup>.

وأما في نظام التحكيم الصيني فقد حدد ما يتعلق بالمرافعة من أحكام على النحو التالي:

(أ) تعقد هيئة التحكيم جلسات للنظر في قضية التحكيم، فإذا اتفق الطرفان على عدم عقد جلسات استماع، فيجوز لهيئة التحكيم أن تصدر قرارها مستندة فيه على طلب التحكيم وجواب الدفاع وغيره من المستندات<sup>٤٥</sup>.

(ب) لا يجوز إجراء التحكيم علانية. فإذا اتفق الطرفان على عقد جلسة استماع علنية فيجوز ذلك ما لم ترتبط القضية بأسرار الدولة<sup>٤٦</sup>.

(ج) تقوم لجنة التحكيم بإخطار الطرفين بتاريخ بداية الجلسات ضمن المدة المنصوص عليها في قواعد التحكيم. فإذا اعتذر أحد الأطراف عن الحضور لعذرٍ ما، فيجوز له طلب تأجيل جلسة الاستماع خلال المدة المنصوص عليها في قواعد التحكيم، وتقرر هيئة التحكيم قبول طلب التأجيل أو رفضه<sup>٤٧</sup>.

ثالثاً: تدوين مضمون الجلسات تدوين ما يحدث في جلسات الترافع من النقاش والأدلة وشهادة الشهود واستجوابهم من الأهمية بمكان، ولذا نص نظام التحكيم السعودي على وجوب تدوين خلاصة ما يدور في الجلسة في محضر من قبل هيئة التحكيم، ثم يوقعه الشهود والخبراء والحاضرون من الطرفين أو وكلائهم، وأعضاء هيئة التحكيم، وتسلم صورة منه إلى كل من الطرفين، ما لم يتفق طرفا التحكيم على غير ذلك<sup>٤٨</sup>. وكذلك نص قانون التحكيم الصيني على أنه يجب على هيئة التحكيم تدوين مضمون الجلسات في سجل مكتوب، فإذا ادعى الأطراف أو المشاركون الآخرون في التحكيم أن السجل قد أغفل جزءاً من آرائهم أو أخطأ فيها فإن لهم الحق في طلب تصحيح ذلك. فإذا لم يتم إجراء أي تصحيح، فيجب الإشارة إلى طلب التصحيح في السجل المكتوب، ثم يتم توقيع أو ختم المحضر من قبل هيئة التحكيم والمسجل والأطراف والمشاركين الآخرين في التحكيم<sup>٤٩</sup>.

رابعاً: التغيب عن الجلسات من مزايا التحكيم سرعة البت في القضايا، ولذلك فإن أي غياب غير مبرر ينبغي ألا يؤثر على سير القضية. لذا ينص نظام التحكيم السعودي على أنه إذا تخلف أحد الطرفين عن حضور إحدى الجلسات بعد تبليغه أو عن تقديم ما طلب منه من مستندات جاز لهيئة التحكيم الاستمرار في إجراءات التحكيم، وإصدار حكم في النزاع استناداً إلى عناصر الإثبات الموجودة أمامها<sup>٥٠</sup>. بينما يفرق قانون التحكيم الصيني بين تغيب المدعي وتغيب المدعى عليه، فإذا تغيب المدعي عن الجلسات دون عذرٍ وجيه -ولو قدم إشعاراً خطياً بذلك لهيئة التحكيم- أو انسحب أثناء جلسات الاستماع دون إذن من هيئة التحكيم، فيعتبر بأنه قد سحب طلبه. بينما لو تغيب المدعى عليه عن الجلسات دون عذرٍ وجيه -ولو قدم إشعاراً خطياً بذلك لهيئة التحكيم- أو انسحب أثناء جلسات الاستماع دون إذن من هيئة التحكيم فيجوز الحكم فيها<sup>٥١</sup>. ففي حالة غياب المدعى عليه يتفق نظام التحكيم السعودي مع قانون التحكيم الصيني على أنه يتم السير في إجراءات القضية. بينما في حالة غياب المدعي فإن نظام التحكيم السعودي يجيز السير في القضية والاكتفاء بما قدمه المدعي في طلب التحكيم، بينما ينص قانون التحكيم الصيني على أنه في حالة غياب المدعي فإنه يعتبر انسحاباً من القضية وتنازلاً عنها.

### المطلب الثالث: لغة التحكيم

ينص نظام التحكيم السعودي على أن التحكيم يجري باللغة العربية ما لم تقرر هيئة التحكيم أو يتفق طرفا التحكيم على لغة أو لغات أخرى، ويشمل ذلك لغة البيانات والمذكرات المكتوبة والمرافعات الشفهية، وكل قرار تتخذه هيئة التحكيم، أو رسالة توجهها، أو حكم تُصدره، ما لم ينص اتفاق الطرفين أو قرار هيئة التحكيم على غير ذلك، ولهيئة التحكيم كذلك أن تقرر أن يُرفق بكل الوثائق المكتوبة أو بعضها التي تقدم في الدعوى ترجمةً إلى اللغة أو اللغات المستعملة في التحكيم، وفي حالة تعدد هذه اللغات فيجوز للهيئة قسراً الترجمة على

بعضها<sup>٥١</sup>. وبالنسبة لقانون التحكيم الصيني فإنه لم يطرق لغة التحكيم اكتفاءً بقواعد التحكيم واللوائح الخاصة بلجان التحكيم، كما جاء في قواعد التحكيم الخاصة بلجنة بكين للتحكيم: يحق للأطراف الاتفاق على اللغة المستخدمة في إجراءات التحكيم. فإن لم يتفقوا على لغة محددة، فيحق للجنة التحكيم أو هيئة التحكيم تحديد اللغة التي تستخدم سواءً كانت اللغة الصينية أو أي لغة أخرى وفقاً للظروف الخاصة بالقضية. فإذا اتفق الأطراف على استخدام لغتين أو أكثر، فيجوز لهيئة التحكيم أن تقرر استخدام إحدى اللغات بموافقة الأطراف، وإذا تعذر على الأطراف التوصل إلى اتفاق، فيمكن استخدام لغات متعددة في إجراءات التحكيم<sup>٥٢</sup>.

### المطلب الرابع: تعيين الخبراء

من الضروري في بعض قضايا التحكيم اللجوء لطلب تعيين خبير في مجال معين للاستعانة برأيه، لذا خصص النظام السعودي المادة السادسة والثلاثين للإشارة لإجراءات تعيين الخبير على النحو التالي:

١- لهيئة التحكيم تعيين خبير أو أكثر، لتقديم تقرير مكتوب أو شفهي يثبت في محضر الجلسة في شأن مسائل معينة تحددها بقرار منها، وتبلغ به أطراف النزاع ما لم يتفقا على غير ذلك.

٢- على أطراف النزاع أن يقدموا إلى الخبير المعلومات المتعلقة بالنزاع، وأن يمكنوه من معاينة وفحص ما يطلبه من وثائق أو سلع أو أموال أخرى متعلقة بالنزاع. وتقتصر هيئة التحكيم في كل نزاع يقوم بين الخبير وأحد الطرفين في هذا الشأن بقرار غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن.

٣- ترسل هيئة التحكيم صورة من تقرير الخبير بمجرد إيداعه لديها إلى كل من الطرفين، مع إتاحة الفرصة له لإبداء رأيه فيه. ولكليهما الحق في الاطلاع على الوثائق التي استند إليها الخبير في تقريره وفحصها. ويصدر الخبير تقريره النهائي بعد الاطلاع على ما أبداه طرفا التحكيم حوله.

٤- لهيئة التحكيم بعد تقديم تقرير الخبير أن تقرر من تلقاء نفسها، أو بناءً على طلب أحد طرفي التحكيم، عقد جلسة لسماع أقوال الخبير، مع إتاحة الفرصة للطرفين لسماعه ومناقشته حول ما ورد في تقريره. بينما جاء في المادة الرابعة والأربعين من قانون التحكيم الصيني ما يتعلق بتعيين الخبراء في القضايا المتخصصة إذا رأت هيئة التحكيم أنها تحتاج إلى ذلك، فيجوز لها أن تعرض المسائل المتخصصة على مكتب الخبرة الذي يتفق عليه الأطراف، ويمكن لهيئة التحكيم أن تتولى تعيين مكتب الخبرة بنفسها. ووفقاً لطلب الأطراف أو طلب هيئة التحكيم، يجب على مكتب الخبرة إرسال الخبير للمشاركة في الجلسات، ويجوز للأطراف بإذن من هيئة التحكيم توجيه الأسئلة للخبير.

### المطلب الخامس: تقديم الأدلة والشهود

يتفق نظام التحكيم السعودي مع قانون التحكيم الصيني في حق الأطراف تقديم كل ما يدعم مطالبهما من البيئات والأدلة والشهود<sup>٥٣</sup>، وينص نظام التحكيم السعودي على أنه إذا طعن بالتزوير في مستند قدم لهيئة التحكيم فيمكنها الاستمرار في نظر موضوع النزاع إذا رأت أن الفصل في تزوير المستند ليس لازماً للفصل في موضوع النزاع، وإلا أوقفت الإجراءات حتى يصدر حكم نهائي في هذا الشأن، ويترتب على ذلك وقف سريان الميعاد المحدد لإصدار حكم التحكيم<sup>٥٤</sup>. وينص قانون التحكيم الصيني على أنه يحق لهيئة التحكيم متى رأت أن هناك أدلة من الضروري جمعها، أن تجمعها بنفسها<sup>٥٥</sup>، إلا أن قانون التحكيم الصيني يشترط أن يتم تقديم الأدلة عند افتتاح الجلسة الأولى، ويجوز للطرفين مناقشة هذه الأدلة أو الطعن في صحتها<sup>٥٦</sup>. وفي حالة احتمال تلف الدليل أو إذا كان من الصعب الحصول على الأدلة في وقت لاحق، فيجوز للأطراف التقدم بطلب حفظ الأدلة. فإذا تقدم الأطراف بطلب حفظ الأدلة، فيجب على لجنة التحكيم قبول الطلب وتسليم الأدلة إلى محكمة الشعب الابتدائية في المكان الذي توجد فيه الأدلة<sup>٥٧</sup>.

### المطلب السادس: الحجز التحفظي

يحق لأحد الأطراف طلب الحجز التحفظي على ممتلكات الطرف الآخر، إذا كان فيه مصلحة له. ولما كان الحجز التحفظي هو تصرف في المال قبل الفصل في الخصومة جعل النظام السعودي ذلك من اختصاص المحكمة، سواءً كان ذلك الطلب قبل البدء في إجراءات التحكيم أو بناءً على طلب الهيئة أثناء سير إجراءات التحكيم، إلا أن النظام أجاز لطرفي التحكيم الاتفاق على أن يكون لهيئة التحكيم - بناءً على طلب أحدهما - أن تأمر أيًا منهما باتخاذ ما تراه من تدابير مؤقتة أو تحفظية تقتضيها طبيعة النزاع، ولهيئة التحكيم أن تلزم الطرف الذي يطلب اتخاذ تلك التدابير بتقديم ضمان مالي مناسب لتنفيذ هذا الإجراء، لأنه سيتحمل الخسارة الناتجة عن التحفظ إذا تبين عدم صحة دعواه، وهو كذلك ما نص عليه قانون التحكيم الصيني، فيتم تقديم الطلب لهيئة التحكيم والتي تحيله بدورها إلى محكمة الشعب

وفقاً لإجراءات الحجز في قانون الدعاوى المدنية، ويتحمل الطرف الطالب للحجز التحفظي تعويض الطرف الآخر عما لحقه من أضرار بسبب الحجز على ممتلكاته إذا تبين عدم صحة دعواه<sup>٥٨</sup>.

### المبحث الرابع: قرار التحكيم

بعد الانتهاء من المرافعة تصدر هيئة التحكيم قرارها، فإن كان محكماً واحداً فالقرار قراره، وإن كان هناك أكثر من محكم فالعبرة برأي الأغلبية، وعلى هذا نص نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني. فإذا لم يمكن تحديد رأي الأغلبية لتشعب الآراء، فإن نظام التحكيم السعودي يخول هيئة التحكيم باختيار محكم مرجح خلال خمسة عشر يوماً من قرارها بعدم إمكان تحديد رأي الأغلبية وإلا فإن المحكمة المختصة تقوم بتعيين محكم مرجح. بينما يجعل قانون التحكيم الصيني رئيس هيئة التحكيم هو المرجح<sup>٥٩</sup>. كما يتفق نظام التحكيم السعودي مع قانون التحكيم الصيني على أنه يحق للهيئة أن تصدر قرارات في طلبات محددة قبل إصدار القرار الرئيسي المنهي للخصومة<sup>٦٠</sup>. وينص نظام التحكيم السعودي على بعض الشروط الواجب تحققها في قرار التحكيم، وهي:

١- أن يصدر حكم التحكيم كتابةً ويكون مسبباً، ويوقعه المحكمون، وفي حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من محكم واحد يُكتفى بتوقيعات أغلبية المحكمين بشرط أن يثبت في محضر القضية أسباب عدم توقيع الأقلية.

٢- يجب أن يشتمل حكم التحكيم على تاريخ النطق به ومكان إصداره، وأسماء الخصوم، وعناوينهم، وأسماء المحكمين، وعناوينهم، وجنسياتهم، وصفاتهم، وملخص اتفاق التحكيم، وملخص لأقوال وطلبات طرفي التحكيم، ومرافعتهم، ومستنداتهم، وملخص تقرير الخبراء - إن وجد- ومنطوق الحكم، وتحديد أتعاب المحكمين، ونفقات التحكيم، وكيفية توزيعها بين الطرفين بما لا يخل بعقد الاتفاق حول الأتعاب<sup>٦١</sup>. ثم تُسلم هيئة التحكيم إلى كل من طرفي التحكيم صورة طبق الأصل من حكم التحكيم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره. ولا يجوز نشر حكم التحكيم أو جزء منه إلا بموافقة طرفي التحكيم كتابةً<sup>٦٢</sup>. ويجب أن تُودع هيئة التحكيم أصل الحكم، أو صورة موقعة منه باللغة التي صدر بها لدى المحكمة المختصة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من إصداره<sup>٦٣</sup>، مع ترجمة باللغة العربية مصدق عليها من جهة معتمدة إذا كان صادراً بلغة أجنبية<sup>٦٤</sup>. وينص كذلك قانون التحكيم الصيني على بعض الاشتراطات في قرار التحكيم ومنها:

١- أن توضح في قرار التحكيم طلبات التحكيم ووقائع النزاع وأسباب قرار التحكيم ونتائج القرار ورسوم التحكيم وتاريخ الحكم. فإذا اتفق الأطراف على عدم ذكر وقائع النزاع وأسباب الحكم فلهم ذلك.

٢- يتم توقيع القرار من قبل المحكمين ويختم بختم لجنة التحكيم. وبالنسبة للمحكمين ذوو الرأي المخالف لقرار التحكيم فيمكنهم التوقيع أو الامتناع عنه<sup>٦٥</sup>. ومما يتعلق بقرار التحكيم أيضاً الموضوعات التالية:

أولاً: تصحيح قرار التحكيم وتفسيره: يحتوي قرار التحكيم على بعض الأخطاء التي لا تؤثر في جوهره كالأخطاء الحسابية أو الكتابية وحينها ينص نظام التحكيم السعودي على أن تتولى هيئة التحكيم تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها، أو بناءً على طلب أحد الخصوم. وتُجري هيئة التحكيم التصحيح من غير مرافعة خلال خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ صدور الحكم أو تاريخ إيداع طلب التصحيح -بحسب الأحوال- وبعد صدور قرار التصحيح كتابةً من هيئة التحكيم، يُبلّغ إلى طرفي التحكيم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره<sup>٦٦</sup>. بينما يحدد قانون التحكيم الصيني مدة ثلاثين يوماً من استلام قرار التحكيم، لطلب تصحيح أي أخطاء مطبعية أو أخطاء حسابية أو نقاط سقطت سهواً في قرار التحكيم<sup>٦٧</sup>. وأما بالنسبة لتفسير حكم التحكيم فقد نص نظام التحكيم السعودي على حق الأطراف في طلب تفسير ما يقع من غموض في منطوق قرار التحكيم من هيئة التحكيم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمهم قرار التحكيم، ويجب على طالب التفسير إبلاغ الطرف الآخر على عنوانه الموضح في حكم التحكيم بهذا الطلب قبل تقديمه لهيئة التحكيم. ويصدر التفسير كتابةً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب التفسير لهيئة التحكيم. ويعد الحكم الصادر بالتفسير مُكْمِلاً لحكم التحكيم الذي يفسره وتسري عليه أحكامه<sup>٦٨</sup>، ولم يتطرق قانون التحكيم الصيني لمسألة تفسير حكم التحكيم.

ثانياً: المدة الزمنية لصدور قرار التحكيم يمتاز التحكيم بسرعة الفصل في المنازعات، ولذا نجد نظام التحكيم السعودي قد جعل تحديد تلك المدة للأطراف حسب اتفاق التحكيم فإن لم يكن هناك اتفاق وجب أن يصدر قرار التحكيم خلال اثني عشر شهراً من تاريخ بدء إجراءات التحكيم<sup>٦٩</sup>، ويجوز لهيئة التحكيم أن تقرر زيادة مدة التحكيم على ألا تتجاوز هذه الزيادة ستة أشهر، ما لم يتفق طرفا التحكيم على مدة تزيد على ذلك، فإن تم تعيين محكم بدلاً عن محكم آخر وفقاً للحالات السابقة، فيمتد الميعاد المحدد لقرار التحكيم ثلاثين يوماً إضافية<sup>٧٠</sup>. وبالنسبة لقانون التحكيم الصيني فإنه لم يحدد مدة لصدور قرار التحكيم، وإنما يرجع ذلك لقواعد التحكيم التي تصدرها كل لجنة،

وعلى سبيل المثال: فقد حددت قواعد التحكيم الصادرة عن لجنة بكين للتحكيم مدة (٤) أشهر تبدأ من وقت تشكيل هيئة التحكيم، وفي الحالات التي يقتضي الأمر فيها تمديد الفترة يتقدم رئيس هيئة التحكيم إلى الأمين العام للجنة التحكيم بطلب التمديد حسب الحاجة<sup>٧١</sup>.  
ثالثاً: الطعن في قرار التحكيم يستمد قرار التحكيم قوته من قوة القانون، ويعتبر من الأحكام النهائية التي لا يقبل فيها الاستئناف ولا الطعن المجرد عن الأسباب التي حددها القانون<sup>٧٢</sup>، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه من حق الأطراف اختيار المحكمين، سواءً باختيارهم مباشرة أو تفويض من يختارهم، وبالتالي لا يقبل الطعن في قرارهم إلا في الحالات التي نص عليها كل من نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني، وهي:

- ١- إذا لم يكن هناك اتفاق تحكيم، أو كان الاتفاق باطلاً<sup>٧٣</sup>.
  - ٢- إذا فصل حكم التحكيم في مسائل لا يشملها اتفاق التحكيم<sup>٧٤</sup>.
  - ٣- إذا شكلت هيئة التحكيم أو عين المحكمون على وجه مخالف لنظام التحكيم، أو لاتفاق الطرفين<sup>٧٥</sup>.
- فهذه الحالات المشتركة بين كل من نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني. ويضيف نظام التحكيم السعودي الحالات التالية:
- ١- إذا كان أحد طرفي اتفاق التحكيم وقت إبرامه فاقد الأهلية، أو ناقصها.
  - ٢- إذا تعذر على أحد طرفي التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إبلاغه إبلاغاً صحيحاً بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم، أو لأي سبب آخر خارج عن إرادته.
  - ٣- إذا استبعد حكم التحكيم تطبيق أي من القواعد النظامية التي اتفق طرفا التحكيم على تطبيقها على موضوع النزاع.
  - ٤- إذا لم تراعى هيئة التحكيم الشروط الواجب توافرها في الحكم على نحو أضر في مضمونه، أو استند الحكم على إجراءات تحكيم باطلة أثرت فيه<sup>٧٦</sup>. ويضيف قانون التحكيم الصيني الحالات التالية:
  - ١- أن تكون الأدلة التي يستند عليها قرار التحكيم مزورة.
  - ٢- أن يكون الطرف الآخر قد أخفى أدلة كافية للتأثير على حياد قرار التحكيم.
  - ٣- إذا طلب المحكم رشوة أو قبلها أو تلاعب من أجل المحسوبية أو قام بخرق القانون أثناء عملية التحكيم<sup>٧٧</sup>.
- ومع تحديد هذه الحالات بعينها إلا أن نظام التحكيم السعودي جعل للمحكمة المختصة الحق في نظر دعوى البطلان من تلقاء نفسها ببطلان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام في المملكة، أو ما اتفق عليه طرفا التحكيم، أو إذا وجدت أن موضوع النزاع من المسائل التي لا يجوز التحكيم فيها بموجب نظام التحكيم السعودي<sup>٧٨</sup>. وهو كذلك ما يفوضه قانون التحكيم الصيني لمحكمة الشعب بحق إلغاء قرار التحكيم إذا ثبت لديها أن قرار التحكيم يتنافى مع المصلحة الاجتماعية العامة<sup>٧٩</sup>. ويخضع طلب الطعن في قرار التحكيم للإجراءات التالية:

#### (أ) إجراءات الطعن المتبعة في نظام التحكيم السعودي:

- ١- ترفع دعوى بطلان حكم التحكيم إلى المحكمة المختصة<sup>٨٠</sup> من أي من طرفيه خلال السنتين يوماً التالية لتاريخ إبلاغ ذلك الطرف
- ٢- إذا حكمت المحكمة المختصة بتأييد حكم التحكيم وجب عليها أن تأمر بتنفيذه، ويكون حكمها في ذلك غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن. أما إذا حكمت ببطلان حكم التحكيم، فيكون حكمها قابلاً للطعن أمام المحكمة العليا<sup>٨١</sup> خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتبليغ<sup>٨٢</sup>.

#### (ب) إجراءات الطعن المتبعة في قانون التحكيم الصيني:

- ١- إذا تقدم أحد الأطراف بطلب الطعن في قرار التحكيم، فيجب عليه تقديمه في غضون ستة أشهر من تاريخ استلام القرار<sup>٨٣</sup>.
- ٢- تصدر محكمة الشعب قراراً بإلغاء قرار التحكيم أو رفض الطلب خلال شهرين من تاريخ قبول طلب الطعن في القرار<sup>٨٤</sup>.
- ٣- بعد قبول طلب الطعن في قرار التحكيم من قبل محكمة الشعب، إذا رأت أنه يمكن إعادة التحكيم من قبل هيئة التحكيم، فعليها إخطار هيئة التحكيم بإعادة التحكيم في غضون فترة زمنية معينة، وتصدر قراراً بتعليق إجراءات الإلغاء. فإذا رفضت هيئة التحكيم إعادة التحكيم، فتصدر محكمة الشعب قراراً باستئناف إجراءات الإلغاء<sup>٨٥</sup>.

رابعاً: تنفيذ قرار التحكيم وفق ما ينص عليه نظام التحكيم السعودي فإن قرار التحكيم الصادر يحوز حجية الأمر المقضي به، ويكون واجب النفاذ<sup>٨٦</sup>. ولتنفيذ القرار تصدر المحكمة المختصة أو من تندبه، أمراً بتنفيذ حكم المحكمين. ويقدم طلب تنفيذ الحكم مرافقاً له الآتي:

- ١- أصل الحكم أو صورة مصدقة منه.



٢- صورة طبق الأصل من اتفاق التحكيم.

٣- ترجمة لحكم التحكيم إلى اللغة العربية مصدق عليها من جهة معتمدة، إذا كان صادراً بلغة أخرى.

٤- ما يدل على إيداع الحكم لدى المحكمة المختصة وفقاً للمادة (الرابعة والأربعين) من نظام التحكيم السعودي<sup>٨٧</sup>. واستثنى النظام بعض الحالات التي لا يمكن فيها تنفيذ الحكم، وهي<sup>٨٨</sup>:

١- إذا لم ينقض ميعاد رفع دعوى بطلان الحكم.

٢- إذا تعارض مع حكم أو قرار صادر من محكمة أو لجنة أو هيئة لها ولاية الفصل في موضوع النزاع في المملكة العربية السعودية.

٣- إذا تضمن ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام بالمملكة، فإن أمكن تجزئة الحكم فيما يتضمنه من مخالفة، فيجوز الأمر بتنفيذ الجزء الباقي غير المخالف.

٤- إذا لم يبلغ المحكوم عليه إبلاغاً صحيحاً. فإذا تقدم أحد الأطراف بدعوى بطلان قرار التحكيم فلا يترتب على ذلك وقف تنفيذ حكم التحكيم. ومع ذلك يجوز للمحكمة المختصة أن تأمر بوقف التنفيذ إذا طلب مدعي البطلان ذلك في صحيفة الدعوى، وكان الطلب مبنياً على أسباب جدية. وعلى المحكمة المختصة الفصل في طلب وقف التنفيذ خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب. وإذا أمرت بوقف التنفيذ جاز لها أن تأمر بتقديم كفالة أو ضمان مالي، وعليها إذا أمرت بوقف التنفيذ أن تفصل في دعوى البطلان خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ صدور هذا الأمر<sup>٨٩</sup>. فإذا صدر الأمر بتنفيذ قرار التحكيم فلا يمكن التظلم منه، أما الأمر الصادر برفض التنفيذ فيجوز التظلم منه إلى المحكمة العليا<sup>٩٠</sup> خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره. وينص قانون التحكيم الصيني على أن قرار التحكيم يكون نافذاً من الناحية القانونية منذ تاريخ صدوره<sup>٩١</sup>. ويجب على الطرفين تنفيذ قرار التحكيم، فإذا لم ينفذ أحد الأطراف، فيمكن للطرف الآخر أن يتقدم بطلب إلى محكمة الشعب من أجل إنفاذه وفقاً للأحكام ذات الصلة من قانون الإجراءات المدنية. وعند استلام هذا الطلب من قبل محكمة الشعب فيجب عليها تنفيذه على الفور<sup>٩٢</sup>. فإذا تقدم أحد الأطراف بطلب لتنفيذ قرار التحكيم وتقدم الطرف الآخر بطلب إلغاء قرار التحكيم، فإن محكمة الشعب تأمر بوقف التنفيذ. فإذا قررت محكمة الشعب إلغاء قرار التحكيم، فإنها تقرر إلغاء التنفيذ. وإذا رُفض طلب إلغاء قرار التحكيم، فتقرر محكمة الشعب استئناف التنفيذ<sup>٩٣</sup>.

### المبحث الخامس: التحكيم الدولي وأتاعب المحكمين

وفي هذا المبحث سناقش بعض الموضوعات المتعلقة بالتحكيم الدولي أو ما يسمى في الصين بالتحكيم المتعلق بالأجانب وكذلك ما يتعلق بأتاعب المحكمين في كل من نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني، وذلك في مطلبين:

#### المطلب الأول: التحكيم الدولي

يفرد قانون التحكيم الصيني فصلاً للتحكيم المتعلق بالأجانب، وتطبق أحكام هذا الفصل على التحكيم في المنازعات الناشئة في الشؤون الاقتصادية والتجارية والنقل البحري المتعلق بالأجانب، ومالم ينص عليه من أحكام في هذا الفصل فيرجع فيه إلى مواد الفصول الأخرى<sup>٩٤</sup>. وتشمل كلمة الأجانب هنا: الأشخاص الطبيعيين أو الشخصيات الاعتبارية من هونج كونج أو مكاو أو تايوان. (مكتب الشؤون التشريعية لمجلس الدولة، ٢٠١٧). وتختلف لجان التحكيم المتعلق بالأجانب عن لجان التحكيم التي يكون أطراف النزاع فيها صينيين، ببعض الفروقات منها:

١- تتولى غرفة التجارة الدولية الصينية إنشاء وتنظيم لجان التحكيم المتعلق بالأجانب، ووضع قواعده. وتتألف لجنة التحكيم المتعلق بالأجانب من رئيس واحد وعدد من النواب وعدد من الأعضاء في اللجنة، وتتولى غرفة التجارة الدولية الصينية تعيين المدير والنواب وأعضاء لجنة التحكيم المتعلق بالأجانب<sup>٩٥</sup>، أما في لجان التحكيم التي يكون جميع أطراف النزاع من حاملي الجنسية الصينية، فتتولى جمعية التحكيم الصينية الإشراف عليها، وتتكون لجنة التحكيم من رئيس واحد، واثنين إلى أربعة نواب، وسبعة إلى أحد عشر عضواً<sup>٩٦</sup>.

٢- خلافاً للتحكيم بين الصينيين يمكن للجنة التحكيم المتعلقة بالأجانب تعيين الأجانب ذوي المعرفة المهنية في مجالات مثل القانون والاقتصاد والتجارة والعلوم والتكنولوجيا كمحكمين<sup>٩٧</sup>.

٣- في التحكيم بين أطراف النزاع الصينيين إذا تقدم أطراف التحكيم بطلب حفظ الأدلة، فتقوم اللجنة بقبوله وتقديمه إلى محكمة الشعب الابتدائية في المكان الذي توجد فيه الأدلة<sup>٩٨</sup>، بينما في التحكيم المتعلق بالأجانب تختص محكمة الشعب المتوسطة بحفظ الأدلة بناء على طلب الأطراف<sup>٩٩</sup>.

٤- في التحكيم بين الصينيين يجب التسجيل الكتابي لكل تفاصيل الجلسات وتوقيع الأطراف على ذلك كما تقدم<sup>١٠٠</sup>، بينما يكون ذلك جوازياً لهيئة التحكيم التابعة للجنة التحكيم المتعلقة بالأجانب فيمكنها التسجيل الكتابي لتفاصيل الجلسة أو الاكتفاء بالتسجيل الكتابي لأساسيات الجلسة فقط<sup>١٠١</sup>. فإذا كان قرار التحكيم الصادر عن لجنة التحكيم المتعلق بالأجانب قد بدأ أثره القانوني، وكان الطرف الخاضع للإنفاذ أو ممتلكاته ليست داخل أراضي جمهورية الصين الشعبية، فيجب على الطرف الآخر أن يتقدم مباشرة إلى المحكمة الأجنبية ذات الاختصاص للاعتراف بقرار التحكيم وتنفيذه<sup>١٠٢</sup>. فهذه أبرز الاختلافات في قانون التحكيم الصيني بين التحكيم بين الأطراف حاملي الجنسية الصينية، وبين التحكيم المتعلق بالأجانب. بينما لم يفرق نظام التحكيم السعودي بين التحكيم بين السعوديين والتحكيم المتعلق الذي يكون أحد أطرافه أجنبياً، بل جري عليهم جميع أحكام النظام دون تفریق مالم يكن التحكيم دولياً فيختص ببعض الأحكام المتعلقة به.

### المطلب الثاني: أتعاب المحكمين

يعتبر التحكيم من الوسائل المتميزة في سرعة الفصل في القضايا إلا أنه يُشترط فيه دفع أتعاب للمحكمين، وهذه إحدى سلبياته بالنسبة للأطراف لاسيما حينما تكون الأتعاب باهظة الثمن، ودرءً للخلاف بين أطراف التحكيم والمحكمين في أتعاب التحكيم فإن كلاً من نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني قد وردت فيه بعض المواد المتعلقة بأتعاب المحكمين، فقد نص نظام التحكيم السعودي على أنه إذا لم يتم الاتفاق بين طرفي التحكيم والمحكمين على تحديد أتعاب المحكمين، فتحددها المحكمة المختصة<sup>١٠٣</sup> التي يجب عليها أن تقصّل فيه بقرار غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن. وإذا كان تعيين المحكمين من قبل المحكمة المختصة وجب معه تحديد أتعاب المحكمين<sup>١٠٤</sup>. وفي قانون التحكيم الصيني تكون أتعاب المحكمين وفقاً لأسعار محددة من قبل مكاتب إدارات الأسعار في المقاطعات والمدن والمناطق ذاتية الحكم، ومن ثم فإنه لا بد من تدقيق الأسعار والتأكد من عدم تجاوزها لأسعار التحكيم التي تحددها<sup>١٠٥</sup>.

### النتائج والتوصيات

وبعد هذه الدراسة المقارنة المختصرة بين نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني، وأوجه التشابه والاختلاف بينهما، فإن أود تقديم بعض النتائج والتوصيات، وهي:

- ١- أسبقية المملكة العربية السعودية بصياغة نظام مستقل للتحكيم بما يقارب اثنتي عشرة سنة، وهو ما يعكس الاهتمام القانوني المبكر في المملكة العربية السعودية بالتحكيم كوسيلة مهمة لفض المنازعات.
- ٢- من خلال استعراض الفصول والأبواب في كلا القانونين، نلاحظ التقارب الكبير بينهما الذي تفرضه الموضوعات الرئيسية في عملية التحكيم، وكذلك محاولة كل دولة صياغة قانونها الخاص للتحكيم وفق القواعد الرئيسية للتحكيم التجاري الدولي (UNCITRAL).
- ٣- التوافق بين نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني في استثناء المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية من التحكيم، وأما المسائل الإدارية فقد نص نظام التحكيم السعودي على أنه لا يجوز للجهات الحكومية الاتفاق على التحكيم إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، ما لم يرد نص نظامي خاص يجيز ذلك. بينما جاء في قانون التحكيم أنه لا يمكن اللجوء إلى التحكيم في المسائل الإدارية التي تتولى الفصل فيها جهات إدارية معينة، بالإضافة إلى المنازعات العمالية والمنازعات حول عقود القيام بمشاريع زراعية فلها جهات مختصة للفصل فيها.
- ٤- يتفق نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني على اشتراط وجود اتفاق بين الأطراف على اللجوء إلى التحكيم في حال النزاع، سواء كان هذا الاتفاق مشروطاً في أصل العقد بينهما، أو تم الاتفاق على التحكيم بشكل مستقل، أو اتفقا على اللجوء إلى التحكيم بعد حصول النزاع، ففي كل هذه الحالات يجب على الأطراف اللجوء إلى التحكيم، وذلك وفق الشروط التالية: أن يكون هذا الاتفاق مكتوباً، وأن يكون الأطراف في اتفاق التحكيم ممن يملكون الأهلية للتصرف، وأن ينص اتفاق التحكيم على مسائل التحكيم ويضيف قانون التحكيم الصيني شرطاً رابعاً وهو: تضمين اتفاقية التحكيم لجنة تحكيم مختارة من قبل الطرفين، فإن لم يُنص على لجنة تحكيم محددة ورجب الأطراف في تحديد اللجنة باتفاق تكميلي فلهم ذلك، وإلا فيكون اتفاق التحكيم باطلاً، ولذا أوصي بالتأكد من استيفاء العقود لهذا الشرط.
- ٥- يتميز نظام التحكيم السعودي بأنه يتيح للمتحاكمين الاختيار بين التحكيم المؤسسي أو التحكيم الحر، أما في قانون التحكيم الصيني فلا يوجد إلا التحكيم المؤسسي.
- ٦- تتفق آلية اختيار المحكمين من قبل الأطراف في كلا القانونين إلا في حالة الاختلاف في تشكيل هيئة التحكيم أو اختيار المحكمين تقوم المحكمة المختصة في المملكة العربية السعودية وفق نظام التحكيم السعودي باختيار المحكمين، بينما تقوم لجنة التحكيم بتولي هذه المسؤولية وفق قانون التحكيم الصيني.

- ٧- سكت المنظم السعودي عن جنسية المحكم فدل على جواز التحكيم من قبل غير السعودي وهو ما عليه العمل، وأما القانون الصيني فيكون المحكم صيني الجنسية في القضايا التي لا يكون فيها أحد الأطراف أجنبياً.
- ٨- من مزايا التحكيم سرعة البت في القضايا، ولذلك فإن أي غياب غير مبرر ينبغي ألا يؤثر على سير القضية. ففي حالة غياب المدعي عليه يتفق نظام التحكيم السعودي مع قانون التحكيم الصيني على أنه يتم السير في إجراءات القضية. بينما في حالة غياب المدعي فإن نظام التحكيم السعودي يجيز السير في القضية والاكتماء بما قدمه المدعي في طلب التحكيم، بينما ينص قانون التحكيم الصيني على أنه في حالة غياب المدعي فإنه يعتبر انسحاباً من القضية وتنازلاً عنها.
- ٩- تصدر هيئة التحكيم قرارها، فإن كان محكماً واحداً فالقرار قراره، وإن كان هناك أكثر من محكم فالعبرة برأي الأغلبية، وعلى هذا نص نظام التحكيم السعودي وقانون التحكيم الصيني. فإذا لم يمكن تحديد رأي الأغلبية لتشعب الآراء، فإن نظام التحكيم السعودي يخول هيئة التحكيم باختيار محكم مرجح خلال خمسة عشر يوماً من قرارها بعدم إمكان تحديد رأي الأغلبية وإلا فإن المحكمة المختصة تقوم بتعيين محكم مرجح. بينما يجعل قانون التحكيم الصيني رئيس هيئة التحكيم هو المرجح.
- ١٠- يمتاز التحكيم بسرعة الفصل في المنازعات، ولذا نجد نظام التحكيم السعودي قد جعل تحديد تلك المدة للأطراف حسب اتفاق التحكيم فإن لم يكن هناك اتفاق وجب أن يصدر قرار التحكيم خلال اثني عشر شهراً من تاريخ بدء إجراءات التحكيم، ويجوز لهيئة التحكيم أن تقرر زيادة مدة التحكيم على ألا تتجاوز هذه الزيادة ستة أشهر، ما لم يتفق طرفا التحكيم على مدة تزيد على ذلك، فإن تم تعيين محكم بدلاً عن محكم آخر وفقاً للحالات السابقة، فيمتد الميعاد المحدد لقرار التحكيم ثلاثين يوماً إضافية. وبالنسبة لقانون التحكيم الصيني فإنه لم يحدد مدة لصدور قرار التحكيم، وإنما يرجع ذلك لقواعد التحكيم التي تصدرها كل لجنة، وفي الحالات التي يقتضي الأمر فيها تمديد الفترة يتقدم رئيس هيئة التحكيم إلى الأمين العام للجنة التحكيم بطلب التمديد حسب الحاجة.
- ١١- نص نظام التحكيم السعودي على أنه إذا لم يتم الاتفاق بين طرفي التحكيم والمحكمين على تحديد أتعاب المحكمين، فتحددها المحكمة المختصة، وفي قانون التحكيم الصيني تكون أتعاب المحكمين وفقاً لأسعار محددة من قبل مكاتب إدارات الأسعار في المقاطعات والمدن والمناطق ذاتية الحكم، ومن ثم فإنه لا بد من تدقيق الأسعار والتأكد من عدم تجاوزها لأسعار التحكيم التي تحددها.

## قائمة المصادر والمراجع العربية:

- الشريف، نايف بن سلطان، (٢٠٢٠) قانون التحكيم السعودي في ضوء الاجتهادات القضائية والاتفاقيات الدولية وقواعد مراكز التحكيم المحلية والإقليمية والدولية، الطبعة الأولى.
- الفاضل، فيصل بن منصور، (٢٠١٨) الوسيط في قانون التحكيم السعودي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، مصر.
- محمود، محمود عمر، (٢٠١٥) نظام التحكيم السعودي الجديد دراسة تأصيلية، الطبعة الثانية، خوارزم العلمية، جدة، المملكة العربية السعودية.
- **المراجع الأجنبية:**
- دونغ جن بان، (٢٠١٨/٢/١٣) (تنفيذ قانون التحكيم وإنشاء جمعية التحكيم الصينية في أقرب وقت) صحيفة المؤتمر الشعبي السياسي. (ص ١ إلى ص ٢).
- فوجينغ، (٢٠١٨)، "تأسيس جمعية التحكيم الصينية" مجلة معرض القانون (ص ١٨٥) .
- مكتب الشؤون التشريعية لمجلس الدولة (٢٠١٧) التوضيح والتعليق على قانون جمهورية الصين الشعبية للتحكيم، الطبعة الرابعة. القوانين والأنظمة واللوائح:
- نظام التحكيم بالمملكة العربية السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ الصادر في ٢٤/٥/١٤٣٣هـ.
- اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٤١ بتاريخ ٢٦/٨/١٤٣٨هـ
- نظام المرافعات الشرعية بالمملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ بتاريخ ٢٢/١/١٤٣٥هـ
- نظام المحاكم التجارية بالمملكة العربية السعودية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٥١١ بتاريخ ١٤٤١/٠٨/١٤هـ
- قانون جمهورية الصين الشعبية للدعاوى المدنية: اعتمد في الدورة الرابعة للمجلس الوطني السابع لنواب الشعب الصيني في ٩ أبريل

- قانون جمهورية الصين الشعبية للتحكيم: اعتمد في الاجتماع التاسع للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثامن لنواب الشعب الصيني بجمهورية الصين الشعبية في ٣١ أغسطس عام ١٩٩٤
- قواعد التحكيم التابعة للجنة بكين للتحكيم الصادرة في ٩/٧/٢٠١٤م
- ### هوامش البحث

- ١ نظام التحكيم السعودي المادة (١٠) الفقرة (٢).
- ٢ قانون التحكيم الصيني المادتين (٣) و(٧٧).
- ٣ نظام التحكيم السعودي المادة (١٠) الفقرة (١)، قانون التحكيم الصيني المادة (١٦) الفقرة (٢).
- ٤ نظام التحكيم السعودي المادة (٩) الفقرة (١).
- ٥ قانون التحكيم الصيني المادة (١٦).
- ٦ قانون التحكيم الصيني المادة (١٦)
- ٧ لجان التحكيم: هي جهات مُنظمة لعمل المحكمين، لها اشتراطات محددة سيرد ذكرها في تشكيل هيئات التحكيم.
- ٨ نظام التحكيم السعودي المادة (١١)، قانون التحكيم الصيني المادة (٥).
- ٩ نظام التحكيم السعودي المادة (١٣).
- ١٠ هي محكمة الاستئناف المختصة أصلاً بنظر النزاع. كما حددت ذلك اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم في المادة (٢).
- ١١ قانون التحكيم الصيني المادة (١٠).
- ١٢ قانون التحكيم الصيني المادة (١٢).
- ١٣ قانون التحكيم الصيني المادة (١١).
- ١٤ جمعية التحكيم الصينية: هي منظمة اجتماعية ذات صفة اعتبارية مشكلة من لجان التحكيم، ويتم صياغة النظام الأساسي لها من قبل الجمعية العمومية الوطنية للأعضاء. قانون التحكيم الصيني المادة (١٥).
- ١٥ قانون التحكيم الصيني الفصل السابع.
- ١٦ قانون التحكيم الصيني المادة (٣٠).
- ١٧ قانون التحكيم الصيني المادة (٣١).
- ١٨ قانون التحكيم الصيني المادة (٣٢).
- ١٩ قانون التحكيم الصيني المادة (٣٢).
- ٢٠ نظام التحكيم السعودي المادة (١٤).
- ٢١ تم وضع هذه الفقرة لتشمل المحكمين الذي لهم مشاركات في التحكيم قبل صدور هذا القانون.
- ٢٢ قانون التحكيم الصيني المادة (١٣)، وقد صدر قرار اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب في ١ يناير ٢٠١٨ بشأن تعديل ثمانية قوانين منها قانون التحكيم، وأضيف لهذه الفقرة شرط اجتياز الامتحان الوطني الموحد للتأهيل للمهن القانونية.
- ٢٣
- ٢٤ جاء في المادة (٩٤) من نظام المرافعات الشرعية حالات تحمي القضاة وهي:
- ١- إذا كان زوجاً لأحد الخصوم أو كان قريباً أو صهرًا له إلى الدرجة الرابعة.
- ٢- إذا كان أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته.
- ٣- إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم أو وصياً أو قيمياً عليه أو مظنوناً وراثته له، أو كان زوجاً لوصي أحد الخصوم أو القيم عليه، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة إلى الدرجة الرابعة بهذا الوصي أو القيم.
- ٤- إذا كانت له مصلحة في الدعوى القائمة أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلاً عنه، أو وصياً أو قيمياً عليه.

٥- إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء، أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها، أو باشر بإجراء من إجراءات التحقيق فيها.

٢٥ وهي: محكمة الاستئناف المختصة أصلاً بنظر النزاع. كما حددت ذلك اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم في المادة (٢).

٢٦ نظام التحكيم السعودي المادة (١٩)

٢٧ قانون التحكيم الصيني المادة (٣٥)

٢٨ قانون التحكيم الصيني المادة (٣٦).

٢٩ قانون التحكيم الصيني المادة (٣٧).

30 قانون التحكيم الصيني المادة (٣٨).

٣١ نظام التحكيم السعودي المادة (٢٥).

٣٢ نظام التحكيم السعودي المادة (٣٤).

٣٣ قانون التحكيم الصيني المادة (٢٢).

٣٤ قانون التحكيم الصيني المادة (٢٣).

٣٥ قانون التحكيم الصيني المادة (٢٤).

٣٦ قانون التحكيم الصيني المادة (٢٥).

٣٧ نظام التحكيم السعودي المادة (٢٧) ، قانون التحكيم الصيني المادة (٢).

٣٨ نظام التحكيم السعودي المادة (٢٨).

٣٩ المادة (٢٦) من قواعد التحكيم التابعة للجنة بكين للتحكيم الصادرة في ٩/٧/٢٠١٤م.

٤٠ نظام التحكيم السعودي المادة (٣١).

٤١ نظام التحكيم السعودي المادة (٣٢).

٤٢ نظام التحكيم السعودي المادة (٣٣) الفقرة (١).

٤٣ نظام التحكيم السعودي المادة (٣٣) الفقرة (٢).

٤٤ قانون التحكيم الصيني المادة (٣٩).

٤٥ قانون التحكيم الصيني المادة (٤٠).

٤٦ قانون التحكيم الصيني المادة (٤١).

٤٧ نظام التحكيم السعودي المادة (٣٣) الفقرة (٣).

٤٨ قانون التحكيم الصيني المادة (٤٨).

٤٩ نظام التحكيم السعودي المادة (٣٥).

٥٠ قانون التحكيم الصيني المادة (٤٢).

٥١ نظام التحكيم السعودي المادة (٢٩).

٥٢ قواعد التحكيم التابعة للجنة بكين للتحكيم الصادرة في ٩/٧/٢٠١٤م المادة (٧٢).

٥٣ نظام التحكيم السعودي المادة (٣٣) قانون التحكيم الصيني المادة (٤٣).

٥٤ نظام التحكيم السعودي المادة (٣٧)

٥٥ قانون التحكيم الصيني المادة (٤٣).

٥٦ قانون التحكيم الصيني المادة (٤٥).

٥٧ قانون التحكيم الصيني المادة (٤٦).

٥٨ نظام التحكيم السعودي المادتين: (٢٢، ٢٣) ، قانون التحكيم الصيني المادة (٢٨) ، قانون الدعاوى المدنية المواد (١٠١-١٠٥).

٥٩ نظام التحكيم السعودي المادة (٣٩) ، قانون التحكيم الصيني المادة (٥٣).



٦٠ نظام التحكيم السعودي المادة (٣٩) ، قانون التحكيم الصيني المادة (٥٥).

٦١ نظام التحكيم السعودي المادة (٤٢).

٦٢ نظام التحكيم السعودي المادة (٤٣).

٦٣ نظام التحكيم السعودي المادة (٤٣).

٦٤ نظام التحكيم السعودي المادة (٤٤).

٦٥ قانون التحكيم الصيني المادة (٥٤).

٦٦ نظام التحكيم السعودي المادة (٤٧).

٦٧ قانون التحكيم الصيني المادة (٤٧).

٦٨ نظام التحكيم السعودي (٤٦).

٦٩ نصت المادة (٢٦) من نظام التحكيم السعودي على أن إجراءات التحكيم تبدأ من اليوم الذي يتسلم فيه أحد طرفي التحكيم طلب التحكيم من الطرف الآخر، ما لم يتفق طرفا التحكيم على غير ذلك.

٧٠ نظام التحكيم السعودي المادة (٤٠)

٧١ قواعد التحكيم التابعة للجنة بكين للتحكيم الصادرة في ٢٠١٤/٧/٩م المادة (٤٧)

٧٢ نظام التحكيم السعودي المادة (٤٩) ، قانون التحكيم الصيني المادة (٩).

٧٣ نظام التحكيم السعودي المادة (٥٠) ، قانون التحكيم الصيني المادة (٥٨).

٧٤ نظام التحكيم السعودي المادة (٥٠) ، قانون التحكيم الصيني المادة (٥٨).

٧٥ نظام التحكيم السعودي المادة (٥٠) ، قانون التحكيم الصيني المادة (٥٨).

٧٦ نظام التحكيم السعودي المادة (٥٠).

٧٧ قانون التحكيم الصيني المادة (٥٨).

٧٨ نظام التحكيم السعودي المادة (٥٠).

٧٩ قانون التحكيم الصيني المادة (٥٨).

٨٠ وهي: محكمة الاستئناف المختصة أصلاً بنظر النزاع. كما حددت ذلك اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم في المادة (٢).

٨١ اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم السعودي المادة (١٧).

٨٢ نظام التحكيم السعودي المادة (٥١).

٨٣ قانون التحكيم الصيني المادة (٥٩).

٨٤ قانون التحكيم الصيني المادة (٦٠).

٨٥ قانون التحكيم الصيني المادة (٦١).

٨٦ نظام التحكيم السعودي المادة (٥٢).

٨٧ نظام التحكيم السعودي المادة (٥٣).

٨٨ نظام التحكيم السعودي المادة (٥٥).

٨٩ نظام التحكيم السعودي المادة (٥٤).

٩٠ اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم السعودي المادة (١٧).

٩١ قانون التحكيم الصيني المادة (٥٧).

٩٢ قانون التحكيم الصيني المادة (٦٢).

٩٣ قانون التحكيم الصيني المادة (٦٤).

٩٤ قانون التحكيم الصيني المادة (٦٥).

٩٥ قانون التحكيم الصيني المواد (٦٦، ٧٣).

<sup>٩٦</sup> قانون التحكيم الصيني المواد (١٢، ١٥)،

<sup>٩٧</sup> قانون التحكيم الصيني المادة (٦٧).

<sup>٩٨</sup> قانون التحكيم الصيني المادة (٤٦).

<sup>٩٩</sup> قانون التحكيم الصيني المادة (٦٨).

<sup>١٠٠</sup> قانون التحكيم الصيني المادة (٤٨).

<sup>١٠١</sup> قانون التحكيم الصيني المادة (٦٩).

<sup>١٠٢</sup> يخضع الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبي وتنفيذه للاتفاقيات الدولية، ومن أشهرها اتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم وتنفيذها (١٩٥٨)، وكذلك للاشتراطات في القوانين الداخلية لكل دولة.

<sup>١٠٣</sup> وهي: محكمة الاستئناف المختصة أصلاً بنظر النزاع. كما حددت ذلك اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم في المادة (٢).

<sup>١٠٤</sup> نظام التحكيم السعودي المادة (٢٤).

<sup>١٠٥</sup> قانون التحكيم الصيني المادة (٧٦).